مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العلاقات العراقية – الأردنية بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا هاتف مكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7714
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i7.78

TJFPS

ISSUE 7

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العلاقات العراقية ـ الاردنية بعد 2003

"The Iraqi -Jordanian relations after 2003"

Dina Hatif Maki
University of Baghdad/ College of Political Science

ا.م.د. دينا هاتف مكي [a] *
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد [a]

Article info.

Article history:
- Received 24 July. 2016
- Accepted 10 August. 2016
- Available online 30 September. 2016

Keywords:
- Political cooperation
- Economic partnership
- Land borders
- Cultural exchange
- Security coordination

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract : Iraqi Jordanian relations has been affected by many subjective circumstances since both of them was the result of the colonial division at the beginning of the twentieth century and both of the countries was under the British control who made the rule in both of them belong to a king from the Hashimet family , but things had changed after that , Iraq had witnessed a revolution that changed the nature of the governance and the political system as a whole but this did not stop the relations between the two countries . Iraq is now living in a critical period that started in 2003, it is passing in transitional period whether in its internal affairs or in its foreign relations and especially with Jordan as a neighboring country and this is what we are trying to analyze in this research.

* **Corresponding Author:** Dina Hatif Maki ,**E-Mail:** dina.2020@yahoo.com, **Tel:xxx , Affiliation**: University of Baghdad/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 24/ تموز /2016
- القبول : 10/آب /2016
- النشر المباشر: 30/ ايلول /2016

الكلمات المفتاحية :
- التعاون السياسي
- الشراكة الاقتصادية
- الحدود البرية
- التبادل الثقافي
- التنسيق الأمني

الخلاصة : حكمت العلاقة بين العراق و الاردن الدولتين الجارتين ظروف موضوعية اثرت و لاتزال تؤثر فيها، اذ يعد كل منهما من نواتج اتفاقية سايكس . بيكو اوائل القرن الماضي التي وضعت شكل و تقسيم للمناطق التي كانت خاضعة للحكم العثماني بين كل من بريطانيا و فرنسا و كان الاثنان من حصة بريطانيا التي عملت على جعل النظام فيهما ملكي لشقيقين من العائلة الهاشمية، وان تغير الحال بعد ذلك و تغيرت طبيعة النظام الحاكم في كل منهما لكن هذا لم يمنع من وجود العلاقات بينهما و استمرارها، الا ان المتغيرات في العراق و المنطقة ككل اثرت في هذه العلاقات، اذ يعيش العراق مرحلة حرجة بعد وقوعه تحت الاحتلال الامريكي في 2003 ، فهو يمر بمرحلة انتقالية سواء في ترتيب شؤونه الداخلية او علاقاته الخارجية و طبعا يشوب هذه المرحلة الكثير من الفوضى و عدم الاستقرار و التي اثرت في علاقته بالأردن، و هو ما نحاول بحثه هنا .

المقدمة

حكمت العلاقة بين العراق و الاردن الدولتين الجارتين ظروف موضوعية اثرت و لاتزال تؤثر فيها، اذ يعد كل منهما من نواتج اتفاقية سايكس . بيكو اوائل القرن الماضي التي وضعت شكل و تقسيم للمناطق التي كانت خاضعة للحكم العثماني بين كل من بريطانيا و فرنسا و كان الاثنان من حصة بريطانيا التي عملت على جعل النظام فيهما ملكي لشقيقين من العائلة الهاشمية، وان تغير الحال بعد ذلك و تغيرت طبيعة النظام الحاكم في كل منهما لكن هذا لم يمنع من وجود العلاقات بينهما و استمرارها، الا ان هذه العلاقة كان يغلب عليها طابع العلاقة بين الدولة القوية و الدولة الضعيفة، فالعراق كان دائما يمثل قوة مهمة في الوطن العربي في حين تفتقر المملكة الهاشمية الى معظم مقومات القوة المادية، و ان لم يمنع هذا من ان يكون لها دور مؤثر في السياسات العربية، فبالرغم مقوماتها البسيطة الا انها كانت دائما تؤدي دوراً مهماً في الاحداث العربية المهمة و خصوصاً في ظل حكم الملك حسين الذي حاول اقامة علاقات جيدة مع العراق، و تبعه الملك عبد الله الثاني في النهج ذاته الا ان المتغيرات في العراق و المنطقة ككل اثرت في هذه العلاقات .

يعيش العراق مرحلة حرجة بعد وقوعه تحت الاحتلال الامريكي في 2003 ، فهو يمر بمرحلة انتقالية سواء في ترتيب شؤونه الداخلية او علاقاته الخارجية و طبعا يشوب هذه المرحلة الكثير من الفوضى و عدم الاستقرار و التي اثرت في علاقته بالاردن، اذ تم نزع جميع عناصر القوة التي كان يتمتع بها ليدخل في حالة من الضعف مقارنة بالجارة الضعيفة الا انها تتمتع بالاستقرار والذي تتخوف من ان يتهدد نتيجة هشاشة الاوضاع في العراق و المنطقة ككل، و في الوقت نفسه هي بحاجة ان تكون لها علاقات متوازنة مع الدولة الجارة تستفيد من خلالها من الامكانات الاقتصادية الموجودة فيها في تعزيز اقتصادها، فضلا عن التخوف

من الارهاب العابر للحدود، و يؤثر في هذه العلاقة الانقسامات الدائمة بين النخبة الحاكمة في العراق و التي تنعكس على الاوضاع الداخلية و العلاقات الخارجية، وهو ما يشكل اشكالية هذا البحث فغالبا ما كان لانقسامات النخبة الحاكمة دوره في اضعاف السياسة الخارجية للعراق ككل و تجاه تعزيز العلاقات مع دول الجوار العربي عامة و الاردن بالذات، و التي يؤثر فيها ايضاً الداخل الاردني و موقفه من تطورات الاوضاع في العراق ، فضلا عن تداخل الصراعات الاقليمية و الدولية على و في المنطقة ككل في طبيعة هذه العلاقة و تحالفات كل بلد و تاثره بالضغوط الخارجية التي اخذت تشكل محور مهم في رسم مسار العلاقات بين البلدين، و اخيراً و ليس آخراً تبعات ما يسمى بالربيع العربي و تدهور الاوضاع في سوريا الجارة لكل من البلدين كان له دور مهم في سير هذه العلاقة خصوصاً مع زيادة قوة بعض الفاعلين الجدد من غير الدول بحيث اخذوا يهددون الدول القائمة نفسها و استقرارها وهو ما سنحاول بحثه هنا و مستقبل هذه العلاقات في المدى المتوسط من حيث امكانية تطورها سلباً او ايجاباً انطلاقاً من فرضية ان الدول تبحث عن مصالحها في علاقاتها الدولية بغض النظر عن حجم الدولة صغيرة كانت ام كبيرة .

المطلب الاول ـ الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة

تُعد الاردن اقليمياً من الدول الصغيرة، ويختلف تعريف الدولة الصغيرة بين الباحثين بين من يضع المعايير النوعية و آخر يضع المعايير الكمية مقياس لها * لكننا هنا نتفق مع فكرة ان الدولة الصغيرة هي "تلك التي لا تمتلك القوة الكافية لاظهار نفوذها او مقاومة نفوذ دولة اخرى عليها ..."[2]، و يأتي هذا لاسباب عدة بعضها يتعلق بحجم الدولة، عدد سكانها، مواردها الطبيعية، قوة اقتصادها، قوتها العسكرية و القدرة على استخدام قابلياتها للتاثير في النطاق الاقليمي او حتى الدولي سواء في تحقيق اهدافها او الحفاظ على مصالحها و من هنا غالبا ما تحتاج الدول الصغيرة الى الاخرين للدفاع عنها و بالتالي ترتبط باحلاف دولية او ترتبط بقوة كبرى او عظمى من اجل حمايتها، و اذا كانت لا تمتلك القدرة على احداث تأثير في النظام الاقليمي المتواجدة فيه او الدولي، فان هذا لا يمنع محاولتها حماية مصالحها و الحفاظ على سيادتها من خلال السعي لانشاء قواعد قانونية على الصعيد الدولي تحقق لها هذه الغاية و تنشط كثيراً على الصعيد الدبلوماسي، فقد تكون الدولة ضعيفة في عناصر القوة المادية لكنها قوية في عناصر القوة الناعمة او على

*1 للمزيد عن المعايير النوعية و الكمية انظر:

Martina Ponižilova. THE REGIONAL POLICY AND POWER CAPABILITIES OF JORDAN AS A SMALL STATE, Cejiss, Central European Journal of Internationaland security Studies,Vol.7,Issue 1 , 1/2013 p,p.4,6 http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=164684

(2) Quoted from Ibid ,p.6

الاقل تجيد استخدام ما هو متوفر لديها من عناصر قوة لتحقيق مكاسب سياسية او حتى اقتصادية و تعتمد على سياسة خارجية فعالة تحقق لها ذلك[1].

و اذا كانت الاردن من الدول الصغيرة على الصعيد الاقليمي و الدولي فان العراق كان يُعد من الدول المتوسطة دولياً و الكبيرة اقليمياً من حيث الدور و الامكانيات، فقد كان له دور مؤثر، اسلباً كان هذا الدور او ايجاباً، اذ كان يغير من طبيعة التحالفات و المحاور على الصعيد الاقليمي و بالذات منذ الاطاحة بالنظام الملكي سنة 1958 و لحد الان، كما ان امكاناته البشرية و موارده الطبيعية فضلاً عن قوته العسكرية ساهمت في تعزيز دوره هذا و ان تغير الحال بعد ذلك، و يمكن القول ان العراق في ضعفه و قوته يؤثر في طبيعة العلاقات في المنطقة و بالطبع تتأثر الجارة الاردن بكل هذا .

تحاول اية دولة صغيرة في علاقتها مع جارتها الكبيرة الحفاظ على هذه العلاقة و محاولة الاستفادة قدر الامكان منها، ان في مجال الامن او الاقتصاد او الدعم في المحافل الاقليمية او الدولية او حتى دعمها في نزاعاتها او صراعاتها الخارجية . و لو ان الدول الصغيرة غالبا ما تحاول تجنب الدخول في صراعات او نزاعات الا اذا فرضت عليها . و في الوقت نفسه تحاول تجنب اثارة الجارة القوية والتفكير جيداً بمدى التهديد الذي تمثله [2]، و لا تتردد في الاستعانة بالدول الكبرى من خارج النظام . كبيرة اقليمياً او دولياً . لدرء خطر هذه الدولة الجارة . و في الوقت نفسه لا بد ان تأخذ في الحسبان موقف الدولة الكبيرة تجاه جارتها الصغيرة في محاولة استغلال ضعفها و فرض نفوذها عليها و توجيهها اقليميا او التأثير عليها.

كثيراً ما تطبق الدول الصغيرة مقولة "قوة ان تكون ضعيفاً "ذلك ان الدول الصغيرة تحاول الاستفادة بكل طاقتها و تسخر كل امكانيتها لاستغلال الوضع التي هي عليه سواء من حيث صغر حجمها او قلة مواردها او موقعها الجغرافي ...الخ اذ تسخر كل هذه الامور بحيث تجعل منها مصدر للقوة و تحافظ بها على مصالحها [3]، و يمكن القول ان من هذه الدول الاردن التي تتمتع بقدرة كبيرة من المناورة على الصعيد الاقليمي، و يمكن القول انها كانت دائما تحاول ان تعمل او تؤدي دور القنطرة بين الدول العربية او تباشر دور الوسيط بينها من اجل اولاً خلق دور مؤثر لها في النظام الاقليمي العربي و الحفاظ على استمرارية هذا الدور و ثانياً حفاظاً على مصالحها التي تتاثر بالخلافات العربية . العربية و بالذات تلك التي يكون العراق طرفا فيها، و ثالثاً انها جزء تابع للمعسكر الغربي و عليه تحاول دائما ان تؤدي الدور المرسوم لها و لا

---

(1) Ibid,p,p ,6,7,10

(2) Arūnas Molis. The Role and Interests of Small States in Developing European Security and Defence Policy, Baltic Security & Defence Review, Volume 8, 2006,p.82, www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/…/06_06.pdf

(3) Martina Ponižilova,op,cit ,p.9

تحاول الخروج عليه . و الا تدفع ثمناً باهضاً كما حدث مع وقوفها مع العراق في 1990 اثناء حرب الخليج، اذ فقدت دعم دول الخليج و الدول الغربية في ان واحد و لو لمدة من الزمن . ذلك ان ضعفها المستمر اقتصادياً و عسكرياً يجعلها في حاجة مستمرة للدعم الغربي مادياً و عسكرياً و هنا ترضخ في معظم الاحيان للضغوط عليها و هو حال الدول الصغيرة .

كانت العلاقات بين الدولتين مع بداية نشأتهما جيدة نسبياً نظراً للارتباط الاسري بين ملكيهما و لارتباطهما بالمستعمر البريطاني . كما اسلفنا، طبعاً مع كون العراق دولة كبيرة مقارنة بامارة شرق الاردن عند نشوئها . الا ان العراق تحول بعد ذلك الى النظام الجمهوري بعد ثورة اطاحت بالعائلة الهاشمية الحاكمة و كان لهذا اثره في طبيعة العلاقات بين البلدين الجارين اذ اخذت بالفتور مدة ليست بالقصيرة و مع تغير نظام الحكم اكثر من مرة في العراق و بقاء النظام الملكي في الاردن كانت العلاقات تتغير وفقا لذلك، لكن هذا لم يمنع العراق من ان يشارك في حماية الاردن في حرب 1967 و بقاء القوات العراقية هناك .

و كجزء من العوامل الشخصية التي كانت تحدد العلاقات العربية . العربية في كثير من الاحيان، كان لتدهور العلاقات مع دولة ما ان يقوي العلاقات مع الأخرى، ومن هنا كان للخلاف بين النظامين العراقي و السوري في السبعينات ان تعززت العلاقات الاقتصادية بين العراق و الاردن و نتيجة لذلك العلاقات السياسية، الا ان التطور الحقيقي لهذه العلاقات كان في الثمانينيات مع بدء الحرب العراقية . الايرانية و حاجة العراق الكبيرة الى الاردن باعتباره منفذ مهم الى العالم الخارجي في استيراد او تصدير البضائع عبر ميناء العقبة و منها تصدير البترول نتيجة لتعطل موانئ العراق الجنوبية اذ يعد الاردن الاقرب جغرافياً الى البحر [1]، و هنا كانت الفائدة للطرفين و توجت هذه العلاقة بعد ذلك بقيام مجلس التعاون العربي في 1989 بينهما فضلاً عن مصر و اليمن.

و كان لاحتلال العراق للكويت في آب 1990 ان اثر في هذه العلاقة اذ حاول الاردن ان يؤدي دوراً في حل المشكلة الا ان مقتضيات الواقع الدولي لم تجعله يوفق في ذلك* و شنت حرب على العراق تلاها حصار اقتصادي . و كان للعراق انذاك نفوذ في الاردن انطلاقاً من تاييد عدد كبير من السكان للنظام الحاكم في

---

[1] علي محافظة . الديمقراطية المقيدة حالة الاردن : 1989 . 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 233، ص232

* حاول الاردن ان يلعب دورا في حل الازمة الناتجة عن ضم العراق للكويت في اب 1990 و حلها عربيا و توسط فعليا بين الطرفين و قد رفض ضم العراق للكويت لكنه في نفس الوقت رفض القيام بعمل عسكري ضد العراق، و ادرك بعد ذلك ان للمسالة ابعاد دولية اكبر من البعد الاقليمي الظاهر لها، انظر :

غازي صالح نهار . القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة و حرب الخليج العربي الثانية (1990 . 1996)، عمان، 1997، ص ص 12، 13 .

العراق و هؤلاء هم من ذوي الاصول الفلسطينية فضلاً عن النفوذ الذي يحققه من خلال تقديم البترول بأسعار مخفضة الى الاردن الذي يحتاج الى الطاقة الرخيصة نظراً لضعف موارده الاقتصادية . و تأثر الاردن بشكل كبير من تبعات هذا الوضع سياسياً و اقتصاديا*،و طبعاً العراق الذي دفع ثمنا باهضا سواء في تدمير بنيته التحتية او الحصار الذي فرض عليه و الذي انتهى بحرب 2003 التي ادخلته مرحلة جديدة اثرت في طبيعة العلاقات بين البلدين .

حاول الاردن قبيل حرب 2003 ان يمسك العصا من المنتصف، فهو من ناحية لابد ان يأخذ بالحسبان تأثير الداخل الاردني، فنصف السكان تقريباً هم من اصول فلسطينية ومن المؤيدين لنظام صدام حسين و سبق ان وقفوا بصفه في حرب 1991 أو ما بعدها من احداث . كما اسلفنا . و بالتالي لا يستطيع اثارة الداخل الاردني عليه [1]،و في الوقت نفسه لا يستطيع الخروج على المعسكر الغربي و بالتالي يدفع ثمن مماثل لذلك الذي دفعه اقتصادياً اثناء دخول العراق الكويت 1990 و ما بعدها بوقوفه الى جانب العراق و تراجع دول الخليج عن استثماراتها في الاردن او تقديم الغرب لمساعداته المادية و العسكرية، لذا كان لابد للملك عبد الله الثاني من ان ياخذ هذا الامر بالحسبان في تأييده للتحالف الدولي بشن حرب على العراق سنة 2003، فقد كان مؤيداً للحرب و لكنه حاول عدم التدخل بشكل علني و انما تم التكتم على تواجد القوات الامريكية في الاردن و تم تقديم الدعم اللوجستي لها [2].

فخلال حرب 2003 تواجدت قوات التحالف في الاردن بحجة العمل على مضادات صواريخ باتريوت . و تواجد حوالي 5000 عسكري وفق مصادر مستقلة . و في الوقت نفسه كان لابد للملك من تحقيق مكسب في الجانب السياسي يقنع به الداخل على الاقل و ذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فكانت المشاركة في التحالف ورقة لتعزيز ما يسمى بعملية السلام في الشرق الاوسط و ايجاد حل للقضية الفلسطينية، فعلى حد قول فلاينت ليفيريت المحلل الامريكي السابق في مجلس الامن القومي ان موقف الملك عبد الله الثاني عشية الحرب على العراق يتمثل في انه سيقدم دعم للعمل العسكري الامريكي في العراق مقابل تعاون امريكي في

* لكن الاردن حاولت بعد ذلك تغيير مواقفها بالاتجاه نحو اخذ سياسات مختلفة و عقدت اتفاق سلام مع اسرائيل في 1994 و استضافت معارضين للنظام الحاكم في العراق و قتح هؤلاء مكتب لهم في الاردن

[1] Curtis Ryan. Between Iraq and a Hard Place: Jordanian–Iraqi Relations, Middle East Report, No. 215 (Summer, 2000, http://www.jstor.org/stable/1520157,p.41

[2] Alfred B. Prados, Jeremy M. Sharp. Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues. CRS Report for Congress, Order Code RL33546,p.11, http://fpc.state.gov/documents/organization/76921.pdf

عملية السلام . كما جنت الاردن عوائد اقتصادية من امريكا نتيجة الحرب، اذ قدمت مساعدات للاردن وصلت نصف مليار سنوياً [1]، فضلاً عن تعهدات دول الخليج بتقديم البترول كمنح من قبل كل من السعودية و الامارات، لتعويض النقص الحاصل في امدادات النفط العراقي .

ويمكن القول انه بعد 2003 اضحى كل من العراق والاردن يقع ضمن محور التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة وبالتالي عليهما العمل في ضوء الادوار المرسومة لكل منهما وعدم الخروج عنها او عليها في ظل المخطط الجديد الموضوع للمنطقة. ذلك ان النظام الاقليمي للمنطقة كان و ما يزال من صنيعة غربية و لم يكن من صنيعة عربية و بالتالي فان توزيع القوة و الادوار فيه لم يكن من صنعهم و انما من صنع قوى خارجة عن النظام و متحكمة فيه، مع ذلك كان لمقتضيات الواقع الاقليمي اثر بشكل كبير في هذه العلاقة لتتراوح بين الضعف و القوة، اذ اصبح العراق بعد 2003 دولة مختلفة و تحكمت فيه مقتضيات الامر الواقع، فبعد الاحتلال الامريكي و اثناء فترة حكم سلطة الائتلاف برئاسة بريمر و ما تلاها اثناء الفترة الانتقالية قبيل انتخابات 2006 كانت الولايات المتحدة هي المسؤولة عن صنع وتوجيه و ادارة علاقات العراق الخارجية، و حتى بعد قيام حكم عراقي إثر الانتخابات ظلت الولايات المتحدة تمارس تاثيرا . بحكم الامر الواقع. في صنع السياسة العراقية، و لا ننسى دور القوى الدولية و الاقليمية المختلفة و استخدامها لوكلائها في العراق للتأثير في صنع سياسته فكل منها يؤثر وفق مصلحة الدولة التي تستخدمه، فالعراق دولة مخترقة من قبل البعض منها و التي حولت العراق الى ساحة لصراعاتها، و طبعا القوى المحلية تحقق مصالحها الداخلية. و منها المشروعية الدولية . بدعم من هذه القوى الخارجية .

ولا يمكن فهم علاقات العراق مع الاردن بالانفصال عن المجتمع القائم فيه سواء في اطار نخبته الحاكمة او في اطار الجماعات المختلفة الموجودة فيه، فعلى صعيد النخبة نجد عدم وضوح في سياساتها، و ياتي هذا انطلاقاً من عدم الاستقرار الذي يشوب العملية السياسية منذ انطلاقها . رغم تمتع الاردن بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة راعي العملية السياسية . و اختلاف توجهات اعضاءها و اختفاء التعاون و التفاهم فيما بينهم الامر الذي انعكس سلباً على كل من السياسة الداخلية و الخارجية، فالاخيرة تشهد تخبط كبير و انقسام في المواقف بين الاطراف المختلفة و الذين يمكن تقسيمهم الى ثلاث مجموعات رئيسة . و هناك انقسامات فرعية داخل كل مجموعة . هي التحالف الوطني، التحالف الكردستاني، و اخيراً تحالف القوى العراقية، و اذا

[1] سكوت لاسنسكي، العراق و الاردن : بين التعاون و الازمة،معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم 178، ديسمبر / كانون الثاني، 2006 ، ص 12، 8 على الانترنت :www.usip.org

كانت السلطة بيد التحالف الوطني الا ان العملية السياسية توافقية و بالتالي فان للاخرين دور ثانوي و تكميلي، و انعكس الانقسام بين النخبة الحاكمة على المجتمع الذي اضحى بمرور الايام عبارة عن جماعات منفصلة بعضها عن البعض الاخر و لكل منها موقف مختلف عن الاخرى من معظم الاحداث، و غالبا ما انعكست الخلافات بين النخبة و انتقلت الى المجتمع و زادت من الاستقطابات فيه و ادت الى زيادة الصراع بدلاً من التعاون على الصعيد الداخلي، و هنا فان للصراع على صعيد كل من النخبة و المجتمع انعكاس على السياسة الخارجية للدولة بشكل عام .[1]

فضلاً عن موقف الجارة من تطورات الاوضاع بشكل عام في العراق، لذا لم تكن العلاقات قوية في معظم الاحيان و بالذات في السنوات الاولى بعد الاحتلال فقد كان هناك تخوف و تشكك عربي بشكل عام من الحكومات العراقية و توجهاتها اذ كان للنفوذ الايراني في العراق دوره في مقاطعة الكثير من الدول العربية له و ابتعادها عنه و رفضها للسياسات الداخلية التي يتبعها و منها الاردن التي حذر اعلى سلطة فيها ـ متمثلة بالملك و ذلك اواخر عام 2004. من زيادة النفوذ الايراني و من تخوفه من هلال شيعي يمتد من ايران عبر العراق الى بلاد الشام و هو ما اثار استياءً عراقياً اثر في هذه العلاقات[2].

و حاول الساسة العراقيون تحميل الاردن جزء من مسؤولية العمليات الارهابية التي تحصل في العراق* و التي يقوم بها اشخاص يحملون الجنسية الاردنية مثل التفجير الذي قام به رائد البنا ـ و هو مواطن اردني . في الحلة في 2005و الذي اودى بحياة عدد كبير من الاشخاص و ادى الى خروج العراقيين بمظاهرات امام السفارة الاردنية و حرق العلم الاردني مما دفع الاردن لسحب القائم بالاعمال و في المقابل سحب العراق

---

[1] احمد محمد ابو زيد . نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 36، خريف 2012، ص ص 70،71 .

[2] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 13 و كذلك عدي اسعد خماس .الاحتلال الامريكي للعراق و اثره على العلاقات العراقية الاردنية 2003 . 2010،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب و العلوم / جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص 97

http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDlU6143.pdf

* غالبا ما انتقد اعضاء التحالف الوطني المملكة الهاشمية و اتهموها بدعم الارهاب و ذلك على لسان قيادات مختلف التيارات فيه و كان ذلك في السنوات الاولى لحكمهم، فمثلا قال عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في 2005 ان الاردن تصدر ارهابيين الى العراق، كما تحدث بيان جبر وزير داخلية العراق في اجتماع لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق في 2005 عن ان الاردن لا تبذل جهدا كافيا لوقف تدفق الارهابيين الى العراق، انظر سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 14

سفيره من الاردن و اغلق العراق حدوده مع الاردن لبضعة ايام [1]، و في الوقت نفسه كان ابو مصعب الزرقاوي المسؤول عن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين اردني الجنسية . و الذي قام بالكثير من العمليات التي اودت بحياة الكثير من العراقيين. صحيح انه لا يمكن تحميل الاردن مسؤولية ما قام به، الا ان الراي العام للبعض من المجتمع العراقي كان يحمل الحكومة الاردنية المسؤولية عن طريق تسهيل مرور العرب المنتمين الى القاعدة [2]، الا ان الاخيرة كانت قد قدمت المعلومات الاستخبارية الى الامريكان عن تنقلاته الامر الذي مكنهم من قتله* فيما بعد . و لم يقف الامر عند هذا الحد اذ غالبا ما وجه الاتهام الى الاردن بايواء اعضاء من النظام السابق الذين يمولون الارهاب و العنف في العراق مثل ليث كبة المتحدث باسم رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري [3] .

و طبعا ترفض الاردن مثل هذه التصريحات . كل هذه الامور ساهمت في تردي العلاقات الدبلوماسية لكن العلاقات على الصعيدين الامني و الاقتصادي كانت مستمرة، اذ لا يمكن لكل من البلدين تجاوز الآخر في هذا المجال، و لم يعد الامر مسالة علاقة بين دولة كبيرة و اخرى صغيرة مع فقدان العراق لكثير من مقوماته، فقد كان لمقتضيات الجوار و المصلحة اثره في ضرورة التعاون في كثير من الاحيان، و هنا كان للزيارات المتبادلة بين البلدين دورها في التخفيف من حدة الازمة بينهما اذ قام رئيس الوزراء الاردني آنذاك عدنان بدران بزيارة الى العراق في 10 ايلول/سبتمبر 2005 و هي اول زيارة لمسؤول عربي بهذه الدرجة الى العراق و عدت زيارته دعماً للتغييرات و للعملية السياسية فيه، في المقابل قام رئيس الوزراء العراقي آنذاك

---

[1] منى حسين عبيد، العلاقات العراقية . الاردنية رؤية مستقبلية، في كتاب علاقات العراق الدولية و انعكاساتها على الاداء السياسي، اشراف : شمران العجلي، وقائع اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية / بيت الحكمة، بغداد، 2012 ص 263

[2] محمد ابو رمان . الاردن و العراق .. الاحتواء مقابل الفوضى، السياسة الدولية، ع 172، ابريل 2008، ص 148 .

* اشار ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الاردنية الى دور الاردن في مقتل الزرقاوي من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية الى القوات الامريكية، انظر عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص 163

[3] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 14 اذ قال السيد ليث كبة المتحدث باسم السيد ابراهيم الجعفري رئيس وزراء العراق المؤقت " يؤسفني ان اقول ان ان عددا كبير من شخصيات النظام (السابق) واولئك الذين يشرفون على العمليات الارهابية متواجدون بالاردن حتى الان "بالاستناد على تصريحات كبة لوكالة الانباء الفرنسية في 21 اب / اغسطس 2005، المصدر نفسه.

ابراهيم الجعفري بزيارة الاردن في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 التقى فيها ملك الاردن [1]، و توالت الزيارات بين مسؤولي البلدين بعد ذلك و توجت بزيارة ملك الاردن في آب/اغسطس 2008 الى العراق[2].

تدرك الاردن انها بحاجة الى تعاون مع الحكومة العراقية في المرحلة الحالية و ليس الصراع و لا التنافس، ذلك انها لا تزال تلك الدولة الصغيرة التي تحتاج الى العراق و في الوقت نفسه لابد من فتح سبل لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة معه مثل محاربة الارهاب العابر للحدود، اذ لا يمكن ايجاد حلول دون وجود قدر من الثقة و العلاقات بين الطرفين، فضلاً عن ان رفضها لزيادة النفوذ الايراني جاء في جزء منه نتيجة غياب الوجود العربي الذي لابد من عودته الى العراق، و من هنا ياتي تصريح الملك عبد الله الثاني في القمة العربية في 2010 بما معناه ان ما قدمته الدول العربية للعراق اقل مما يجب عمله[3].

منذ 2005 حاول الاردن اتباع سياسة مختلفة اكثر حذراً في علاقاته و بدور مختلف يحقق مصالحه سواء مع النخبة الحاكمة او مع المجتمع العراقي، و مع الاخير استخدام علاقاته مع جزء منه . "اهل السنة " كذا . في دفعهم للمشاركة في العملية السياسية و ذلك لتحقيق اكثر من هدف الاول التخفيف من هيمنة . "الشيعة " كذا . على السلطة، و الثاني اعتقاده ان تحقيق نجاح العملية السياسية باندماج جميع الاطراف يؤدي الى استقرار العراق و الثالث ارضاء الامريكان الذين يرغبون بنجاح مشروعهم في العراق و من ثم المنطقة، و هنا لعب الاردن الدور الذي اعتاده دائما الا وهو دور الوسيط في المفاوضات بين القوى السنية (كذا)و الامريكان [4]، و في الوقت نفسه عمل على تحسين علاقاته مع نظام الحكم القائم في العراق لتكون لديه امكانية التعامل معه عند الضرورة و من هنا يمكن ان نقول عن زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق تقع ضمن هذا الاطار اي الحفاظ على ديمومة العلاقات و خلق منفذ لامكانية التحاور مع النظام الحاكم اي ان الدور هنا عكسي و يتمثل في محاولة الدولة الصغيرة ايجاد مواقع نفوذ او تاثير ضمن العملية السياسية و ياتي استقبالها للساسة العراقيين من مختلف التيارات السياسية ضمن هذا الاطار .

و لم يخرج الاردن ايضاً عن الدور المرسوم له من قبل الولايات المتحدة لكنه استخدم العراق لتعزيز علاقاته معها من خلال اتباع سياسات لا تتعارض مع الاستراتيجية الامريكية فيه [5]، بل دعم هذه الاستراتيجية من خلال دعم العملية السياسية و تشجيع السنة على المشاركة فيها عن طريق محاولة ايجاد

---

(1) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص ص 102،101،99

(2) المصدر نفسه، ص 112 .

(3) Richard Weitz. Jordan and Iraq: Bound Together, second line of deffence ,delivering capabilities to the warfighter, 26-08-2012. http://www.sldinfo.com/jordan-and-iraq-bound-together/

(4) محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره، ص 149

(5) سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 11

منافذ للتعامل معهم، و سبق له ان توسط بينهم و بين الامريكان لإيجاد حل لبعض المشاكل و حتى تحويل مسار البعض منهم مثل حماس العراق و الجيش الاسلامي و غيرها [1].و تعد هذه مشاركة مهمة نظراً لان تحقيق الاستقرار في العراق امر مهم بالنسبة للأردن التي تتخوف من انتقال العنف و الارهاب اليها .

المطلب الثاني ـ الجانب الامني

من الطبيعي الا ترغب الدول الصغيرة بوجود دول مجاورة لها قوية . و بالذات اذا كانت ذات نوايا توسعية او لقياداتها الرغبة في ممارسة النفوذ و الهيمنة على الصعيد الاقليمي و هو ما كانت تتخوف منه الاردن في السابق لكن استطاعات التعامل معه بحكمة بل و استغلاله لصالحها . لكن في ظل مقارنة معطيات القوة المادية الحالية بين العراق و الاردن . انظر الجدول رقم 1 ـ نجد ان المعطيات تميل في جانب الى العراق . المساحة و عدد السكان و الناتج المحلي الاجمالي ـ و في جانب اخر الى الاردن . القوة العسكرية ـ لكن لا يمكن القول ان الاخيرة اضحت دولة قوية لكنها دولة مستقرة نسبياً في ظل كل ما تمر به المنطقة حالياً من اوضاع تهدد وجود الكثير من دولها و لها جيش لا يزال قائماً و يعد الرابع و الستين من حيث الترتيب العالمي للقوة العسكرية لعام 2014 مع تفكك جيوش الكثير من دولها مثل الجارة العراق ـ التي اصبحت تحتل المرتبة 112 في ذات الترتيب السابق ـ و انشغال البعض الاخر بحروب اهلية مثل الجيش السوري و اليمني و الليبي، و حتى المصري الذي فتحت امامه اكثر من جبهة اما الجيش العراقي فتم حله عام 2003 و بالتالي لم تعد الاردن بالحاجة الى الحماية من الدولة الجارة كما في السابق ـ كانت "اسرائيل" الدولة الاولى المهددة لأمن الاردن و مع عقد اتفاق وادي عربة1994 تم تحييد هذا التهديد و لو مرحلياً و ان كانت "اسرائيل "ولا تزال العدو الحقيقي و الاول للعرب . لا بل ان هذه الجارة . و نقصد العراق . اصبحت تشكل مصدر للخطر و التهديد ليس كدولة قوية و انما كدولة ضعيفة تمت استباحتها من قبل التنظيمات العابرة للقومية متمثلة في القاعدة في السابق و حالياً ما يسمى بتنظيم داعش الذي تمكن من بسط نفوذه على رقعة واسعة من ارض العراق و في مناطق مجاورة للأردن نفسها في محافظة الانبار و كذلك امتد عبر الاراضي السورية و الاخيرة دولة جارة للأردن، فالخوف هنا من الدولة الضعيفة ان تكون غير قادرة على ضبط حدودها و امكانية انتقال اعضاء هذه التنظيمات الى الاردن و من هنا يمكن ان تتحدد العلاقة بين البلدين في هذا المجال اي المجال الامني .

[1] محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره ،ص 149

الجدول رقم .1[1]

المعطيات	العراق	الاردن
المساحة	435052 كم^2	89318 كم ^{2}
عدد السكان	31. 6 مليون نسمة حسب احصاء 2009	6.388 مليون نسمة حسب تعداد 2012
الناتج المحلي الاجمالي	211310. 0 مليار دينار بالأسعار الجارية لعام 2011	35 مليار دولار عام 2014
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	64320 ألف دينار بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	5. 422 2014 بالأسعار الجارية للدولار الامريكي
الدخل القومي	6و143029 مليار دينار بالأسعار الجارية لعام 2010	950و4 وفق احصاءات مجموعة البنك الدولي لعام 2014
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	5و4409 ألف دينار لعام 2010	6و3438لعام 2012
معدل البطالة	1و11 % لعام 2011	2و12 لعام 2012
ترتيب الدولة من حيث القوة العسكرية*	المرتبة 112عالميا	المرتبة 64 عالميا

كثيراً ما تنطلق الدول الصغيرة في مواقفها و ادوارها من عقدة "الاحجام القزمية" التي ترى كل ما حولها كبير بشكل مبالغ فيه نظراً لادراكها صغرها . و عجزها في بعض الاحيان. و بالتالي تهول كل شيء و منها تهويل مسالة الامن التي تصبح هاجس يحدد ستراتيجيتها، ذلك انها تبدا بتكبير المخاطر المحدقة بامنها . و احيانا تستخدمها اداة للهروب من ضغوط الداخل . بحيث تصبح استراتيجية معتادة في العمل [2]، لكن تدهور الواقع الامني في المنطقة له اثره عليها في المجمل و على العراق و الاردن طبعاً الدولتين الجارتين التي

[1] العراق : ارقام و مؤشرات 2012، الجهاز المركزي للإحصاء /العراق 2012. كذلك الكتاب الاحصائي السنوي الاردني 2013، دائرة الاحصاءات العامة، العدد 64، المملكة الاردني الهاشمية .

البنك الدولي وفق الموقع الالكتروني

http://data.albankaldawli.org/country/jordan#cp_wdi

احصاءات مجموعة البنك الدولي لعام 2014 على الموقع

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan

احصاءات مجموعة البنك الدولي لعام 2014 على الموقع

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD
http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp
The complete global firepower list puts the military powers of the world into full perspective .countries ranked by military strength 2015

[2] عمر الحضرمي .، الدولة الصغيرة : القدرة و الدور مقاربة نظرية، المنارة، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص95
https://web2.aabu.edu.jo/nara/manar/suportFile/1942.doc

تصل الحدود بينهما الى قرابة 180 كم* . و التي لم تشهد خلافات حولها كتلك التي حدثت بين العراق و بعض الدول المجاورة له مثل ايران او الكويت . و لم تكن مصدر جدي للتهديد الا بعد 2003 مع ظهور العمليات الارهابية في العراق و انتقالها احيانا الى الاردن و التي بمرور الوقت تطورت لتهدد استقرار الدول في المنطقة، و تعد الحدود احدى وسائل انتقال الافراد الذين يقومون بمثل هذه العمليات و من هنا كان لأهمية ضبط الحدود بين البلدين و التعاون الامني بشكل عام دوره في هذا المجال .

بدأ التعاون في المجال الامني منذ اليوم الاول لاحتلال العراق اذ تم اتخاذ الاردن مركزاً لتدريب قوات من الجيش و الشرطة العراقية و ذلك بتوجيه و تمويل امريكي . مئة مليون دولار سنوياً . و شارك فيها مدربون من 15 دولة و استمر الامر لمدة سنتين، كما قامت الاردن بتدريب القوات الخاصة و القوات الجوية [1]، وكان الارهاب قد طال الاردن عام 2005 و ذلك بتفجير فنادق في عمان . من قبل اشخاص يحملون الجنسية العراقية . فضلاً عن محاولات لتفجير مبنى المخابرات و غيرها من العمليات[2] .

ونظراً لتخوف الاردن كثيراً من انتقال التطرف اليها، خصوصاً مع وجود حاضنة سلفية فيها و امكانية تحولها بسرعة الى الارهاب، عملت و بجد من اجل الحد منها و تحجيمها،فعقدت اتفاقية امنية بين البلدين في تشرين الثاني 2005 في مجالات مكافحة الارهاب و التسلل و الجريمة المنظمة و تبادل المعلومات حول الجماعات الارهابية و عدم السماح باتخاذ اراضي اي من الدولتين منطلق للعمليات الارهابية او تواجد الارهابيين باي شكل من الاشكال [3]، و عقدت هذه الاتفاقية بغض النظر عن رضا الاردن عن السياسة العامة للعراق من عدمها انذاك، و هنا نقول انه في الجانب الامني و في معظم الاحيان مهما كانت طبيعة العلاقات بين الدول العربية فان التعاون قائم و مستمر، و قد عاود الطرفان الاتفاق على التعاون في مجال التدريب و الدراسة و التعاون العسكري بين المؤسستين العسكريتين العراقية و الاردنية عام 2010 [4]، اي ان التعاون ظل قائما بين الدولتين .

---

* عينت الحدود بين البلدين سنة 1928 وتم تبادل رسائل الاعتراف سنة 1932و عدلت سنة 1984 بمعاهدة جديدة تم فيها التبادل بمساحة متساوية انظر : علي محافظة . تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة 1921 – 1946، مركز الكتاب الاردني، 1989، ط2، ص 62، ص 121،و كذلك :

Mazen Qojas. Cooperative Border Security for Jordan:Assessment and Options ,CMC OCCASIONAL PAPERS,Cooperative Monitoring Center, SAND 98-0505/8 Unlimited Release, March 1999 Cooperative Monitoring Center Occasional Paper/8,,p.18, www.sandia.gov/cooperative.../sand98-05058.pdf

(1) Alfred B. Prados, Jeremy M. Sharp,op,cit ,p.12.

(2) محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره، ص 146

(3) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 264

(4) Richard Weitz.,op,cit.

و لم يقتصر الامر على ذلك، فقد تتطلب مقتضيات الدفاع عن النفس في بعض الاحيان التجاوز على مسالة الحفاظ على علاقات جيدة مع الدولة الجارة، و يصل الامر في بعض الاحيان الى التجاوز على سيادة الدول الاخرى [1]، و هو ما حدث من قبل الاردن نفسها التي قامت بعمليات نوعية داخل الاراضي العراقية من قبل كتيبة فرسان الحق التابعة للمخابرات الاردنية من خلال ضربات استباقية و تمكنت من اعتقال شخص يدعى زياد الكربولي* قيل انه مسؤول عن التخطيط لعمليات ارهابية في الاردن[2] .

و خوفاً من ان ينتقل تنظيم القاعدة الى اراضيها عملت الاردن على تقنين دخول العراقيين اليها و في الوقت نفسه دعمت تنظيمات الصحوة التي قامت في الانبار لمقاتلة القاعدة و اقامت علاقات جيدة مع عشائر المنطقة الغربية من العراق من اجل الحفاظ على مصالحها في تأمين حدودها الشرقية و الحفاظ في الوقت نفسه على القوات الاردنية كي لا تتدخل رسمياً في الدولة المجاورة ، لقد ارادت الاردن من خلال دعم الصحوات تحقيق اكثر من هدف بخلق حليف لها في العراق سواء في التخلص من او تحجيم نفوذ تنظيم القاعدة، او مساندتها في مواضيع اخرى قد تطرأ مستقبلاً، او في مواجهة النفوذ الايراني الممتد في المنطقة، فضلاً عن الحفاظ على مصالحها مع الامريكان الداعمين للصحوات[3].

صحيح انه توجد روابط بين العشائر العربية على طرفي الحدود بين البلدين لكن لا يمكن مقارنة الروابط بينها بتلك التي بين اكراد العراق و تركيا مثلاً ،و بالتالي لا يمكن ان تؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين و ان كان للجانب المذهبي اهميته في هذا الترابط. الاثنان من المذهب السني . الا انه لم يصل الى درجة ممارسة النفوذ، قد يكون للاردن علاقات مع المجتمع السني في العراق الا انها لم تصل الى درجة ممارسة النفوذ عليه [4]،و انما الاقناع و هذه هي طبيعة سياسة المملكة الاردنية فهي لم تصل يوماً الى ممارسة النفوذ. انطلاقاً من كونها دولة صغيرة و ليست دولة مهيمنة. و انما غالباً ما تلعب دور الوسيط، فهي تحافظ على العلاقات مع جميع الاطراف و لا تحاول ان تصل الى درجة القطيعة و ذلك من اجل ان تمارس دوراً في اي امر قد يحصل و ان يكون لها امكانية التواجد في اي حدث بشكل يحقق مصالحها .

---

[1] عمر الحضرمي، مصدر سبق ذكره، ص 101

* و الذي تم اعدامه من قبل السلطات الاردنية اثر حرق الطيار الاردني معاذ الكساسبة من قبل تنظيم داعش اوائل عام 2015.

[2] محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره، ص ص146، 147

[3] المصدر نفسه ، ص147

[4] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 10

التخوف الاردني حالياً من العراق ينبع من الخوف من ضعف الدولة او انهيار الدولة، ضعف الدولة يؤدي الى عدم قدرتها على مواجهة الفاعلين العابرين للقومية [1]، او الفاعلين ما دون الدولة، و الاخيرون هم الحركات او التنظيمات على اختلاف انواعها و التي لها تأثير مهم على الصعيد الداخلي و بالذات تلك التي تلجأ الى استخدام القوة و العنف في فرض نفوذها و تكون الدولة غير قادرة على مواجهتها نظرا لافتقارها للوسائل اللازمة لذلك و قد تتحول هذه الحركات الى عابرة للقومية و التي تلعب دوراً في اضعاف الدول و انهيارها بغرض الحلول محلها، و هنا بالتاكيد تتخوف الاردن من الحالتين اذ من الممكن ان تشهد هي الاخرى نشوء حركات او تنظيمات مماثلة لتلك ما دون الدولة لدى جارتها و تهدد الامن و الاستقرار فيها، اما الخوف الاعظم فهو من الحركات العابرة للقومية و التي تهدد بالامتداد عبر اكثر من دولة و هو ما حصل فعلاً في كل من العراق و سوريا اي ان الخوف مضاعف لدى الاردن و لا بد من ان تلجا لردعه، ذلك ان سيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية على مساحات واسعة من العراق و سوريا اصبح يهدد الاردن ذلك انه اعلن عن انتهاء فكرة الحدود و سعيه لاقامة دولة الخلافة و التي ستضم فضلاً عن الاجزاء التي سيطر عليها كل من الاردن و لبنان و اسرائيل و اجزاء من تركيا [2]، اي ان التهديد قائم امام الاردن .

وانطلاقاً من فكرة ان الاردن دولة صغيرة و هي غير قادرة على حماية نفسها و غالباً ما تلجأ الدول الصغيرة الى الاحلاف الدولية او الى حماية دولة عظمى[3] فلم تتأخر الاردن في ذلك فهي تعلم قدراتها المحدودة .في الحجم و الموارد . في مواجهة حرب ممتدة مثل هذه لذلك لا تقوم بالمواجهة لوحدها و انما من خلال المشاركة مع التحالف الدولي و بحماية و دعم امريكيين، فهي تدرك امكانية المشاركة بعمليات نوعية او من خلال المشاركة بالسلاح الجوي [4] و هو ما حصل و يحصل، اذ قام الطيران الاردني و بعباءة التحالف الدولي بضرب مواقع لتنظيم الدولة الاسلامية سواء في العراق او سوريا . و كان ملك الاردن عبد الله

---

[1]Jane Kinninmont ,Gareth Stansfield and Omar Sirri.Iraq on the International Stage – Foreign Policy and National Identity ,Chatham House, July 2013,p.1. http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0713pr_iraqforeignpolicy.pdf

[2] Benny Avni. Is Jordan at Risk as Neighbors Syria and Iraq Burn,30 june 2014. http://www.newsweek.com/2014/07/11/jordan-risk-neighbors-syria-and-iraq-burn-256805.html

[3] عمر الحضرمي، مصدر سبق ذكره، ص 100

[4] Jeremy M. Sharp. Jordan: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, March 17, 2015:7-5700, RL33546, p.2. www.crs.gov

الثاني اكد في مقابلة مع فوكس نيوز ان الاردن هو الدولة العربية الوحيدة التي تقاتل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق مع قوات التحالف [1] .

و حاولت السلطات الاردنية استمالة الرأي العام الاردني و اقناعه بضرورة المشاركة في العمل العسكري ضدها . الدولة الاسلامية .من خلال طرحه لاستراتيجية "الدفاع في العمق" لدعم العمليات العسكرية الاردنية داخل كل من العراق و سوريا [2]، في السابق كانت العمليات في العمق العراقي محدودة و غير معلن عنها و كانت تتم بالاتفاق مع قوات الاحتلال اما الان فهي معلنة و جزء من التحالف الدولي، و استفادت السلطات الاردنية و لو مرحلياً من عملية حرق الطيار الاردني . في كانون الثاني / يناير 2015 . بالاعلان عن قيامها بطلعات جوية ضد التنظيم في سوريا ذلك ان خمس هذه الطلعات قام بها طيارون اردنيون اواخر شباط /فبراير 2015 [3]، لكنها لا تستطيع الدخول في حرب طويلة الامد تتدخل فيها القوات البرية خصوصاً مع وجود تعاطف في الداخل الاردني مع تنظيم الدولة الذي يدعي انه يقاتل نظام الاسد و النظام الحاكم في العراق و انه يمثل مذهب اهل السنة الذي ينتمي اليه الاردنيون المستاءين من سياسات النظامين الحاكمين في الدولتين الجارتين [4]و الرافضين لمشاركة جيشهم في الحرب.

هنا لابد من القول ان الاردن في صياغتها لسياستها تجاه العراق لابد لها من ان تاخذ في الحسبان الداخل الاردني ذلك ان الكثير من الاردنيين يرفض توجهات الحكومة العراقية الحالية و خضوعها للنفوذ الايراني و بالتالي لا تود اثارة حنق الداخل فلا تتمادى في توجهها نحو جارتها و لكن في نفس الوقت لا تقطع علاقتها معها،و لابد ان تاخذ بالحسبان في الوقت نفسه جزء من السكان متعاطف مع الحركات الدينية . و بالذات ذوي الاتجاه السلفي . في صياغتها لسياستها الامنية تجاه تنظيم الدولة ذلك ان قتل الكساسبة غطى على المشاركة الاردنية في التحالف الدولي و القيام بعمليات عسكرية خارج الاراضي الاردنية، لكن المساندة الشعبية في الحرب قد لا تستمر الى الابد خصوصا اذا ما صاحبها خسائر كبيرة في الارواح[5] .

و يمكن القول انه لا تستطيع الاردن اقليمياً ان تنافس الدول الكبرى في الاقليم العربي حينما يتعلق الامر بالعراق فهي لا تستطيع ان تنافس السعودية او مصر ، ذلك انها لا تتمتع بالقوة التي تتمتع بها كل من هذه

---

(1) Aron Lund . Defense in Depth: Jordan Eyes Increased Involvement as Borders Crumble, Monday, April 20, 2015, Carnegie Endowment for International Peace, http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=59840

(2) Ibid .

(3) Jeremy M. Sharp,op,cit, p.1

(4) ديفيد شنكر. الجريمة و العقاب في الاردن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 6 شباط،2015.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/crime-and-punishment-in-jordan

(5) Jeremy M.Sharp,op,cit,p.2

الدول، فمثلاً حينما يكون هناك امر مهم يتعلق بالعراق تعقد الاجتماعات في احدى هذه الدول و بالذات مصر [1]. مقر جامعة الدول العربية . كما انها لا تستطيع ان تنافس الدول الكبرى اقليمياً . ايران او تركيا . فيما يتعلق بالعراق او حتى سوريا لذا تعمل من خلال التحالف الدولي لتحقيق اهدافها و في نفس الوقت هي لا تستطيع ان تقف بوجه مطالبات دول الخليج بالوقوف معها في وجه النفوذ الايراني المتصاعد . و الذي تتخوف هي منه اصلا و سبق ان حذرت منه على لسان ملك الاردن نفسه . و هنا تاتي مشاركتها في التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن، فهي بحاجة الى الدعم الامريكي في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية اولاً، و من اجل ضمان استمرار الدعم الامريكي لها اقتصاديا و عسكريا و سياسيا، و في الوقت نفسه هي بحاجة الى الدعم الخليجي لذا لابد لها من التعاون معهم خصوصاً اذا كان الامر يتعلق بالوقوف بوجه النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة العربية و المتمثل بدعمهم للحوثيين في اليمن او حتى دعمهم للنظام الحاكم في سوريا .، ويعد الدعم الخليجي حيويا و بالذات في الجانب الاقتصادي في ظل كون المتغير الاقتصادي مهم بالنسبة للاردن التي شهدت اكثر من مرة انتفاضات شعبية ضد تردي الاوضاع الاقتصادية لذا تعمل بكل حذر في هذا الملف و بالذات بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي التي طالت اكثر من دولة و رفعت شعارات تحسين الاوضاع الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و الكرامة الانسانية .

المطلب الثالث ـ الجانب الاقتصادي

يشكل المتغير الاقتصادي في سياسات الدول هدف ووسيلة في آن واحد، فالاقتصاد القوي و الجيد يُعد اداة لتحقيق اهداف الدولة في مختلف المجالات العسكرية و الاجتماعية و العلمية و الصحية وغيرها و به يتم الحفاظ على سيادة الدولة و استقرارها اذا تم استغلاله بصور صحيحة تغني الدولة عن ان ترهن ارادتها نتيجة حاجتها الى الموارد، و في الوقت نفسه تسعى جميع الدول لضمان اقتصاد قوي مستقر وبذا يُعد هدفاً في حد ذاته، تبذل الدول الجهود لتحقيق استقراره و استقلاله و نموه فهو اداتها لضمان سيادتها[2] .

تعد الاردن دولة ضعيفة اقتصادياً مع ناتج محلي اجمالي يقدر بـ 21 مليار دينار تقريبا[3] مقارنة بالعراق بـ 211مليار دينار تقريبا بأسعار سنة 2013[4]، ذلك انها لا تمتلك موارد اولية تساعدها في توفير عوائد مالية كبيرة ، و تعتمد على المساعدات الدولية في دعم اقتصادها . لذا غالبا ما كان قرارها السياسي مرهونا

---

[1] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 10

[2] غازي صالح نهار . مصدر سبق ذكره، ص 28

[3] الكتاب الاحصائي السنوي الاردني 2013، مصدر سبق ذكره

[4] العراق : ارقام و مؤشرات 2012، مصدر سبق ذكره .

في كثير من الاحيان بهذه المساعدات ـ في حين ان العراق دولة غنية بمواردها النفطية التي كانت توفر لها ـ حتى وقت قريب ـ موارد مالية هائلة، و من هنا فان الدولة الضعيفة غالباً ما كانت تحاول الاستفادة من هذه الموارد الموجودة لدى جارتها و فعلا حققت ذلك منذ منتصف السبعينات و الى يومنا هذا، ذلك ان ميناء العقبة يشكل منفذ مهم لنقل البضائع ـ بما فيها النفط ـ من و الى العراق و كان لها دور مهم اثناء الحرب العراقية الايرانية و اثناء الحصار الاقتصادي منذ التسعينات اذ كانت تعد المنفذ الوحيد للعراق الى العالم و طبعاً كانت البضائع الاردنية تصدر الى العراق اذ كانت تشكل ربع الصادرات الاردنية، و في المقابل كانت الاردن تحصل على النفط العراقي بأسعار تفضيلية و يقال انها كانت تحصل على ارخص نفط في العالم ـ عام 2000 كانت الاردن تحصل على النفط بسعر 5و9 دولار للبرميل في حين وصل سعره العالمي30 دولار [1] ـ وقد ساعدها العراق في توسعة ميناء العقبة و بناء شبكة من الطرق البرية، اي ان المنفعة الاقتصادية بين الطرفين كانت متبادلة ذلك ان العراق كان بحاجة ماسة اليها فهي تمثل شريان الحياة الوحيد بالنسبة له اي ان العلاقة بين الدولة الضعيفة و الدولة قوية تقوم على تبادل المنفعة بغض النظر عن القوة الاقتصادية لكل منهما فكل منهما كانت بحاجة الى الاخرى بحكم الامر الواقع .

و بعد 2003 حاولت الاردن الاستفادة من العراق اقتصادياً بكل الطرق الممكنة، واول شيء الاستفادة من اعادة اعمار العراق اذ ارادت الاردن الحصول على عائد مقابل مشاركتها التحالف الدولي في حربه ضد العراق يضاف الى المعونة الامريكية المقدرة بنصف مليار دولار سنويا، و الى الاستثمارات الخليجية فيها [2] ،و تمكنت من تحقيق ذلك فقد اسس مكتب تنسيق جهود اعادة اعمار العراق في وزارة التخطيط و التعاون الدولي لتنسيق السياسات و الجهود المشتركة بين البلدين في مختلف القطاعات و ذلك في 19 كانون الاول /ديسمبر 2004 [3] .

و اكثر ما يحتاجه الاردن و يهتم به هو الحصول على النفط العراقي باسعار رخيصة كما كان يحصل عليه قبل 2003، ذلك ان الاردن يحتاج الى الطاقة الرخيصة بشكل كبير، اذ تشكل الطاقة خمس الناتج القومي الاجمالي [4]، و بذا فان الحصول عليها بأسعار مخفضة يشكل امر حيوي لدولة مواردها المالية ضعيفة، و مع تحسن العلاقات العراقية ـ الاردنية و بعد زيارة رئيس الوزراء الاردني معروف بخيت الى

---

[1] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص5 .

[2] المصدر نفسه، ص ص 5،6 .

[3] منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 261 .

[4] Richard Weitz,op,cit

بغداد في اب اغسطس 2006 [1]، اعلن العراق عزمه عن معاودة تزويد الاردن بالنفط بأسعار تفضيلية . 10 دولار للبرميل . و بمعدل 30 ألف برميل يوميا [2]. قبل ذلك كانت دول الخليج . السعودية و الامارات و الكويت . وعدت الاردن بتزويده بالنفط مقابل وقوفه معهم، و خلال 2004 كانت السعودية الضامن الرئيس لاحتياجات الاردن من البترول بـ 50 ألف برميل يوميا كمنحة [3]، الا ان هذه العملية لم تستمر و هنا لم تجد الاردن بدا من اللجوء الى العراق مرة اخرى .

اذا كانت الاردن دولة ضعيفة اقتصادياً نظراً لقلة مواردها و مدخولاتها فان العراق اصبح دولة ضعيفة اقتصادياً . رغم مدخولاته العالية نتيجة بيع النفط و ارتفاع سعره منذ 2005 . نتيجة لسوء ادارة الموارد بشكل عام، اي ان الطرفين ضعيف لكن الاردن تحاول جهدها الاستفادة، ذلك انه من الصعب عليها الحصول على مصادر بديلة للنفط العراقي بأسعار تفضيلية، و من هنا لا بد لها من الاستمرار بإقامة علاقات مستمرة معه، فضلاً عن ان الاردن اصبح مركز لاستثمارات الكثير من العراقيين . من اللاجئين و غيرهم . في السوق الاردني مما ساهم في تعزيز الاقتصاد و كان لاستثمار العراقيين في سوق العقارات مثلاً اثره الكبير في ازهاره . و ان كان البعض يرى ان هذا الازدهار له اثره السلبي في ارتفاع كلفة المعيشة بشكل عام . و هنا فان لعدم الاستقرار في العراق اثره الايجابي في الاقتصاد الاردني سواء من حيث زيادة الصادرات الاردنية او اتخاذ بنوك الاردن مركز لايداع اموال العراقيين او تتمركز المنظمات غير الحكومية الناشطة في العراق في الاردن .[4] و نظراً لان العراق يشكل بيئة غير مستقرة امنياً اصبحت الاردن المركز الذي تقيم فيه الشركات مكاتبها و قدم لها الاردن الخدمات المصرفية و غيرها و استفاد الكثير في هذا المجال[5] و على حد قول وزير الخارجية الاردني السابق مروان المعشر " رغم عدم الاستقرار الذي جلبته الحرب فقد تمكنت الاردن من الحفاظ على معدلات نمو عالية (بين 3. 6 %)"[6].

ظل العراق يعد امتداد للسوق الاردني بدءاً من الثمانينيات الامر الذي حاول الاردن الحفاظ عليه بعد ذلك، فقد وصلت الصادرات الاردنية للعراق عام 2003 الى 224 مليون دولار ارتفعت عام 2004 الى

---

[1] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 6

[2] Alfred B. Prados, Jeremy M. Sharp,op,cit ,p.12

[3] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 6

[4] المصدر نفسه، ص ص 5،6 .

[5] Paul Salem. IRAQ'S TANGLED FOREIGN INTERESTS AND RELATIONS, 2013 Carnegie Endowment for International Peace,,p.25, http://carnegieendowment.org/files/Iraqs_Tangled_Foreign_Interests_and_Relations.pdf

[6] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 13 .

362 ثم وصلت في عام 2009 الى 5و607 مليون دولار [1]، و اصبحت عام 2013 (4و883135)بالالف دينار [2]، انظر الجدول رقم 2، وغالباً ما حاول الاردن التأكيد على اهمية كونه منفذ مهم و حيوي للعراق الى العالم الخارجي ـ بعد ان كان المنفذ الوحيد في السابق ـ و نظراً لان العراق اصبحت لديه منافذ اخرى تنافس الاردن. عبر ايران و تركيا و الى وقت قريب سوريا ـ و علاقات اقتصادية مع دول الجوار اذ وصلت واردات العراق من تركيا سنة 2009 الى 6 مليار دولار و من ايران 4 مليار دولار [3]، اخذ الاردنيون يحاولون التأكيد على الشراكة الاستراتيجية اقتصاديا بينهم و بين العراق و اهمية التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية و هذا ما نجده مثلاً في محاولة كابيتال بنك و هو رابع اكبر بنك في الاردن ايجاد مزيد من التعاون مع العراق في مختلف المجالات الاقتصادية [4].

و مع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين و زيادة حاجة العراق لتصدير نفطه عبر طرق مختلفة. ايجاد بدائل مختلفة لطرق تصدير النفط. وقع الطرفان في نيسان / ابريل 2013 اتفاق لانشاء انبوب مزدوج لنقل النفط و الغاز العراقي . بقيمة 18 مليار دولار. الى الاردن و هو ما سيعود عليها بعوائد سنوية من مرور النفط و الغاز باراضيها تقدر بثلاثة مليارات دولار سنوياً [5].

و كان لتدهور الاوضاع الامنية في العراق عامة و محافظة الانبار خاصة اثره في انسيابية الطريق البري بين البلدين الامر الذي اثر على نقل البضائع و هو ما له اثار سلبية على كل منهما فالعراق نظراً لانعدام الصناعة و تدهور الزراعة فيه بحاجة ماسة الى البضائع و في نفس الوقت تحتاج الاردن الى السوق العراقية لتمشية بضاعتها بعد تاثرها نتيجة صعوبات التجارة مع سوريا فضلاً عن تأثر عدد لاباس به من عمال المناطق الحرة و سائقي مركبات النقل بغلق الطريق و بالتالي خسروا مصدر رزقهم مما يزيد من نسبة البطالة في بلد يعاني اصلاً من ضعف اقتصاده لا بل ان حتى انبوب النفط سيتم تغيير طريقه لتفادي المشاكل الناتجة عن سيطرة ما يسمى بالدولة الاسلامية على الانبار و في الوقت نفسه تأثر العراق نتيجة انخفاض اسعار النفط بشكل كبير ، و تحويل الكثير من موارده نحو المجهود الحربي مما يؤثر على وارداته

---

[1] عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص ص131، 132 .

[2] التقرير الاحصائي الاردني، مصدر سبق ذكره،ص 232

[3] Richard Weitz,op,cit.

[4]Capital Bank. Jordanian exports to Iraq have increased by 49.5% during the first quarter, Dead Sea, 26 May 2013, http://www.capitalbank.jo/news/884

[5] Paul Salem,op,cit ,p.9 also see:Jane Kinninmont ,Gareth Stansfield and Omar Sirri.,op,cit ,p.39,

بشكل عام و من الاردن خصوصا، اي ان كل من الدولتين في وضع لا يحسد عليه اقتصاديا الامر الذي يستدعي مزيدا من الجهد في سبيل ايجاد حلول للاوضاع الاقتصادية في كل منهما.

الجدول رقم 2. حجم التبادل التجاري بين العراق و الاردن منذ 2009 و لغاية 2013

السنة	الصادرات الوطنية (بالالف دينار)	الواردات (بالالف دينار)
2009	607540,9	117125. 5
2010	648229,3	165620 .9
2011	715100 .9	219988 .4
2012	716369 .6	230784 .2
2013	883135 .4	252921 .4

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي الاردني 2013، دائرة الاحصاءات العامة

المطلب الرابع ـ مستقبل العلاقات بين البلدين

يمر العراق حاليا بمرحلة حرجة ربما تكون من احرج المراحل التي مرت به في ظل الصراعات الحالية في المنطقة، قد يتحدد مصيره بعدها بين الاستمرار كدولة واحدة او ان ينقسم الى اكثر من دولة و هنا كيف سيتعامل كل من الطرفين مع الاخر كيف سيتعامل الاردن مع سيناريوهات المستقبل في العراق، و الاخير ما هي توجهاته نحو الجارة

بالتاكيد ترغب الاردن بوجود دول مستقرة الى جوارها لا يشوبها الفوضى و بالذات الجارة العراق و هذا ما ذكره احد المسؤولين الاردنيين إن ما يريده الأردن هو« عراق قوي ومستقر ومعتدل وموحد – عراق يرعى احتياجات شعبه "و انه "لا يتحمل اكثر من عراق واحد الى الشرق من حدوده " "إن المملكة معرضة بشدة لأخطار – اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ـ إلى حد أنها لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث إذا ساءت الأمور في العراق .فمستقبل الأردن مرتبط بمستقبل العراق من أوجه عديدة"[1] لكن طبعاً بتغير الاحوال لابد للدولة الجارة ان تتكيف مع هذه المتغيرات .

اذا ظل العراق دولة موحدة، فهل ستبقى هذه الدولة على وضعها ام سيتم استنزافها ماديا ومعنويا الى حد لا تستطيع معه شيئاً او تكون في حالة استنزاف دائم اي انها تكون دولة بالكاد قائمة اي تُترك بمقومات تبقيها على قيد الحياة و لكن لا تمتلك اي من مقومات القوة، عندئذ ستستمر الاردن بذات النهج و تمارس ذات الدور، و لكن اذا تم او حصل امتداد فعلي للنفوذ الايراني بحيث وصل للحدود الاردنية هل ستبقى

[1] سكوت لاسنسكي، مصدر سبق ذكره، ص3

الاردن على مواقفها السابقة في ظل تخوفها من امتداد النفوذ الشيعي الذي سبق ان تحدث عنه الملك عبد الله في 2004 و في ظل الاتفاق النووي الايراني الغربي و الذي اثار حفيظة المملكة العربية السعودية التي اخذت بالعمل على توحيد المواقف مع المملكة الاردنية و من هنا يمكن ان تتغير المواقف كلياً من العراق، في كل الاحوال ستعمل الحكومة الاردنية على الحفاظ على مصالحها بكل الوسائل الممكنة و في الوقت نفسه تعمل على عدم اخذ مواقف واضحة او تؤيد طرف دون اخر بشكل علني يؤثر في مصالحها . في الحصول على بترول عراقي رخيص . لكن هذا لن يمنعها من الوقوف مع دول الخليج و هو ما تعمله حالياً بالمشاركة في التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن، ذلك ان مصالحها مع دول الخليج اكبر من ان تضحي بها، و هي في الوقت ذاته جزء من التحالف الدولي في محاربة داعش في العراق و سوريا و لا تخرج عن المعسكر الغربي في موقفه من سوريا اذ تشارك في تدريب ما تسمى بالمعارضة المعتدلة في اراضيها، و ترفض امتداد النفوذ الايراني في سوريا بحيث يحيط بها من اكثر من جهة . العراق و سوريا . و هو ما ترفضه دول الخليج انفسها اي تلاقت المصالح الاردنية و الخليجية في هذا المجال و بالتالي تستفيد من الدعم الخليجي لها و في الوقت نفسه تحقق اغراضها في مواجهة المد الايراني .

اما العراق الذي اذا ظل دولة واحدة فسيستمر دولة ضعيفة سواء في سياسته الداخلية او الخارجية و ستستمر علاقاته مع الاردن كما هي ذلك ان حاجته الى العالم العربي مستمرة و بالذات الجارة الاردنية التي تعتبر احد مفاتيح تطوير علاقاته مع العالم العربي عن طريق اداءها لدور الوسيط المعتاد و لكن هذه العلاقة قد تشوبها في بعض الاحيان الخلل نتيجة مواقف الجماعات السياسية العراقية المتنافرة و المتعارضة تجاه العلاقات مع دول الجوار و منها الاردن، ذلك ان العراق اضحى يزخر بجماعات ذوات ولاءات مختلفة و بالتالي تتبع مواقفها من هذه الولاءات التي تهدد السياسة الخارجية لاي بلد فضلا عن تهديدها لتماسك البلد نفسه .

اما اذا تقسم العراق الى ثلاث دول **كردية ـ سنية . شيعية** و **الدولة السنية** ستكون مجاورة للاردن و سبق للاردن ان عملت على اقامة علاقات جيدة مع العشائر العراقية في محافظة الانبار بالذات و سبق ان ذكر قبيل حرب 2003 عن خطة امريكية في توحيد المناطق السنية العراقية مع المملكة الاردنية و التي وضعها كل من ديك تشيني و بول ولفووتز و التي ستشكل قوة تضعف النفوذ السعودي و ربما حتى المصري [1]، و من هنا يمكن ان تكون الدولة الناشئة قوة جديدة حاصلة على الدعم الامريكي و تمتلك موارد اقتصادية و

---

(1) Uniting Jordan and Iraq Might Be Prime Post-War Strategy, October 1, 2002,stratfor, www.stratfor.com

القوة السياسية و في احسن الاحوال اذا قامت دولة سنية الى جوارها ستقيم معها علاقات جيدة لاسباب كثيرة منها اقتصادية و لانها ستكون منطقة عازلة مع الدولة الشيعية و كذلك تعمل معها لمكافحة الارهاب و غيرها، اما الدولة الكردية فالعلاقات الاردنية مع اقليم كردستان هي جيدة حالياً و هناك قنصلية اردنية في اربيل و يسعى الاردنيون لزيادة استثماراتهم في الاقليم. و ان كانوا لا يستطيعون منافسة الاستثمارات التركية. فضلاً عن ان القيادات الكردية تتمتع بعلاقات طيبة مع الاردن في ظل العلاقة مع الراعي الاكبر . الولايات المتحدة *. و اذا اردنا الحديث عن دولة شيعية فسيعتمد الامر على سياسات هذه الدولة ان كانت ترغب في اقامة علاقات جيدة مع الاردن عندئذ لن يتردد الاخير في مثل هذا الامر سواء من اجل المنافع الاقتصادية او من اجل ان تكون له استمرارية في العلاقات مع هذه الدولة و بالتالي امكانية تأثيره او على الاقل المساهمة في الدور الذي اعتاد الاردن ان يقوم به الا وهو الوسيط و الذي يحتاج الى وجود علاقات مستمرة مع هذه الدولة، و لكن ان كانت هذه الدولة غير راغبة في اقامة مثل هذه العلاقات او كان توجهها سلبياً نحو العالم العربي عندئذ لن تجد الاردن بداً من ان تدخل في المحور المقابل الذي سينشأ بقيادة السعودية و ان في كل الاحوال ستقوم بدورها المعتاد في الوساطة .

---

* و هو ما يؤكد عليه الاكراد انفسهم من ان لديهم علاقات قديمة تعود الى ايام الملا مصطفى و الملك حسين، انظر :
Sara Elizabeth Williams, Historical Ties Growing Between Jordan and Iraq's Kurds, ,6/7/2014, http://rudaw.net/english/middleeast/07062014

الخاتمة

لن يكون من السهولة بمكان الحفاظ على علاقات دائمة و مستقرة بين كل من العراق و الاردن في ظل التحول الكبير في متغيرات القوة في المنطقة العربية ككل، الا ان متطلبات المصلحة تقتضي التعاون في المجالات التي تتطلب ذلك و التي تعود بالفائدة على البلدين مثل المجال الامني و الاقتصادي، و يكمن التخوف الحقيقي من التغيرات الحاصلة في العراق و التي تهدد بالانتقال الى المنطقة ككل او على الاقل تؤثر في رسم محاور القوة فيها، و ان سيظل العراق في المديين القريب و المتوسط ـ في احسن الاحوال ـ دولة ضعيفة و غير مستقرة و لربما يتفكك الى اكثر من دولة عندئذ سيتم رسم العلاقات بين كل من "**الدول** " الجديدة و الاردن في ضوء كل من متطلبات المصلحة و محاور القوى التي تنتمي اليها، و اذا كانت الاردن في معظم الاحيان تحاول الحفاظ على موقف شبه محايد و عدم اتخاذ مواقف واضحة في النزاعات العربية، الا انها في الوقت ذاته لا تستطيع الخروج على المحور الذي تتزعمه العربية السعودية حاليا و في الوقت ذاته لابد ان تاخذ في الحسبان متطلبات المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية و مع هذا ستحاول الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الدولة الجارة لها ذلك انها تمثل افضل دولة يمكن الاستفادة منها في مجال الحصول على بترول باسعار تفضيلية أو عوائد نتيجة كونها معبر لتصديره أو معبر للبضائع المصدرة للعراق أو حتى سوق لمنتجاتها .

Conclusion:

It will not be easy to maintain permanent and stable relations between Iraq and Jordan in light of the significant shifts in power dynamics in the Arab region as a whole. However, the requirements of mutual interest necessitate cooperation in areas that require it and that benefit both countries, such as security and economic fields. The real concern lies in the ongoing changes in Iraq that threaten to spread to the entire region or at least impact the balance of power within it. Iraq is likely to remain a weak and unstable state, and it may even disintegrate into multiple states. In that case, the relationships between the new "states" and Jordan will be shaped based on their interests and the power blocs they belong to.

While Jordan usually strives to maintain a semi-neutral position and avoids taking clear stances in Arab conflicts, it cannot deviate from the current Saudi-led axis. At the same time, it must consider the requirements of the Western camp led by the United States. Nonetheless, Jordan will seek to preserve its economic interests with its neighboring state, as it represents the best country to benefit from in terms of

obtaining petroleum at preferential prices or generating returns as a transit point for its exports or as a market for its products.

المصادر

الكتب :

- احمد محمد ابو زيد . نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 36، خريف 2012
- الدوريات
- شمران العجلي (اشراف) . علاقات العراق الدولية و انعكاساتها على الاداء السياسي، وقائع اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية / بيت الحكمة، بغداد، 2012 .
- علي محافظة . الديمقراطية المقيدة حالة الاردن : 1989 . 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 .
- علي محافظة . تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة 1921 – 1946، مركز الكتاب الاردني، 1989، ط2 .
- غازي صالح نهار . القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة و حرب الخليج العربي الثانية (1990 . 1996)، عمان، 1997
- محمد ابو رمان . الاردن و العراق .. الاحتواء مقابل الفوضى، السياسة الدولية، ع 172، ابريل 2008
- عدي اسعد خماس .الاحتلال الامريكي للعراق و اثره على العلاقات العراقية الاردنية 2003 - 2010،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب و العلوم / جامعة الشرق الاوسط، 2011 .

الانترنت

- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/crime-and-punishment-in-jordan
- www.usip.org
- **https://web2.aabu.edu.jo/nara/manar/suportFile/1942.doc**
- http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU6143.pdf
- http://fpc.state.gov/documents/organization/76921.pdf
- http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=59840
- www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/.../06_06.pdf
- http://www.newsweek.com/2014/07/11/jordan-risk-neighbors-syria-and-iraq-burn-256805.html
- http://www.capitalbank.jo/news/884
- http://www.jstor.org/stable/1520157.
- www.GlobalFirePower.com
- http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0713pr_iraqforeignpolicy.pdf
- www.crs.gov
- http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=164684
- www.sandia.gov/cooperative.../sand98-05058.pdf
- http://carnegieendowment.org/files/Iraqs_Tangled_Foreign_Interests_and_Relations.pdf
- http://www.sldinfo.com/jordan-and-iraq-bound-together/
- http://rudaw.net/english/middleeast/07062014
- www.stratfor.com

Sources:

Books:
Ahmed Mohamed Abu Zeid. "Theory of International Relations: Analytical Presentation." Arab Journal of Political Science, Issue 36, Autumn 2012.
Journals:
Shumran Al-Ajli (Supervisor). "Iraq's International Relations and Its Reflections on Political Performance." Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of the Department of Political Studies/Beit Al-Hikma, Baghdad, 2012.
Ali Mahafza. "Constrained Democracy: The Case of Jordan: 1989-1999." Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.
Ali Mahafza. "Contemporary History of Jordan: The Emirate Era 1921-1946." Jordanian Book Center, 1989, 2nd Edition.
Ghazi Saleh Nahar. "Jordan's Foreign Political Decision towards the Crisis and the Second Arab Gulf War (1990-1996)." Amman, 1997.
Mohammed Abu Ruman. "Jordan and Iraq: Containment versus Chaos." International Politics, Issue 172, April 2008.
Adi Asaad Khmas. "The American Occupation of Iraq and Its Impact on Iraqi-Jordanian Relations 2003-2010." Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011.